العدد 60

euromesco
Paper

تفاقم الهشاشة المهنية في المغرب وتونس على إثر وباء كورونا

شيرين العزاوي
Shireen AlAzzawi

فلاديمير هلسني
Vladimir Hlasny

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

Co-funded by the European Union

العدد 60

euromesco
Paper

تفاقم الهشاشة المهنية في المغرب وتونس على إثر وباء كورونا

شيرين العزاوي
Shireen AlAzzawi

فلاديمير هلسني
Vladimir Hlasny

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

Co-funded by
the European Union

euromesco
research dialogue advocacy

أصبحت **يورومِسكو (EuroMeSCo)** معياراً للبحوث والدراسات الموجِّهة للسياسات العامة حول القضايا المتعلقة بالتعاون الأورومتوسطي، ولا سيما تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والأمن والهجرة. ومن خلال 116 مراكز أبحاث ومؤسسة فكرية وحوالي 500 خبير من 29 دولة مختلفة، طورت الشبكة أدوات مؤثرة تعود بالفائدة على أعضائها وعلى طيف أكبر من المجتمع من ذوي المصلحة في المنطقة الأورومتوسطية.

فمن خلال مجموعة واسعة من المنشورات والدراسات الاستقصائية والفعاليات وأنشطة التدريب والمواد السمعية والبصرية وتواجد متزايد على وسائل التواصل الاجتماعي، تصل الشبكة كل عام إلى آلاف الخبراء والمفكرين والباحثين وصانعي السياسات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة في أوساط التجارة والأعمال. أثناء القيام بذلك، تشارك يورومِسكو بزخم في تنسيق وتأطير البحوث المشتركة الأصيلة التي يشارك فيها خبراء أوروبيون ومن جنوب المتوسط، كما تساهم في تشجيع التبادل بينهم بغية تعزيز التكامل الأورومتوسطي في نهاية المطاف. إن الرابط المشترك لجميع الأنشطة هو الالتزام العام بتعزيز مشاركة الشباب وضمان المساواة بين الجنسين ضمن مجتمع الخبراء الأورومتوسطي.

يوروميسكو: ربط النقاط (EuroMesCo: Connecting the Dots) هو عبارة عن مشروع بتمويل مشترك من قبل الاتحاد الأوروبي والمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط ويتم تنفيذه في إطار شبكة يورومِسكو.

وكجزء من هذا المشروع، تجتمع كل سنة خمس فِرق دراسية مشتركة لإجراء بحوث قائمة على الأدلة وموجِّهة للسياسات. ويتم تحديد مواضيع البحوث للفِرق الدراسية الخمس من خلال عملية شاملة من المشاورات حول السياسات العامة هدفها تعيين المواضيع ذات الصلة. ويشارك في كل فريق دراسي منسقٌ وفريق من المؤلفين الباحثين الذين يعملون على إعداد بحوث حول السياسات العامة والتي تطبع وتنشر من خلال قنوات ومناسبات مختلفة، وتصاحبها مواد سمعية بصرية.

أوراق بحثية يوروميسكو EUROMESCO PAPERS
الناشر: المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط

مراجعة الأقران الأكاديمية: anonymous

مصمم التنسيق:
Maurin.studio
التصميم:
نوريا إسبارثا Núria Esparza
ردمك طباعي:
2565-2419
ردمك رقمي:
2565-2427

إشراف وتدقيق Coordination
د. أحمد الكويفي Dr. Ahmad Alkuwaifi
تنسيق النسخة العربية:
Punt d´Intercanvi & Punt Comú
الترجمة من الإنجليزية:
رجائي برهان Rajaai Bourhan
تنضيد الحروف العربية:
محمود الأحمد Mahmoud Alahmad

مارس 2023

صدر هذا العدد بدعم من الاتحاد الأوروبي، ومحتوياته تُعبر حصراً عن أراء المؤلفين أنفسهم؛ ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تؤخذ على أنها آراء الاتحاد الأوروبي أو المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط.

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

إن المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed)، والذي تأسس عام 1989، هو مركز أبحاث وتنفيذ متخصص في العلاقات الأوروبية المتوسطية. ويقدم هذا المعهد بحوثاً موجهة للسياسات العامة وقائمة على الأدلة استناداً إلى تأطير أورومتوسطي شامل ومتعدد الأبعاد.

وفقاً لمبادئ الشراكة الأوروبية المتوسطية (EMP)، ولسياسة الجوار الأوروبية (ENP)، وللاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، وفقاً وانسجاماً مع ذلك فإن هدف المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط هو التحفيز على التفكير والعمل اللذين من شأنهما المساهمة في التفاهم المشترك، والتبادل والتعاون بين مختلف بلدان ومجتمعات وثقافات البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى تعزيز البناء التدريجي لفضاء من السلام والاستقرار والازدهار المشترك والحوار بين الثقافات والحضارات في حوض البحر الأبيض المتوسط.

إن المعهد الأوروبي للبحر المتوسط IEMed هو عبارة عن ائتلاف يضم الحكومة الكتلانية، وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون الإسبانية، والاتحاد الأوروبي، ومجلس مدينة برشلونة. كما يضم المجتمع المدني من خلال مجلس أمنائه ومجلسه الاستشاري.

تفاقم الهشاشة المهنية في المغرب وتونس على إثر وباء كورونا

شيرين العزاوي

Shireen AlAzzawi

محاضرة، جامعة سانتا كلارا، سانتا كلارا، كاليفورنيا

فلاديمير هلسني

Vladimir Hlasny

أستاذ مشارك، جامعة إيوا للنساء، سيول

المؤلفون ممتنون للمشاركين في المؤتمر السنوي ليوروميسكو (تونس، سبتمبر 2022) وللمراجع المجهول لما أبداه من تعليقات بناءة.

الخلفية

أصبحت نتائج سوق العمل للشباب في شمال أفريقيا أكثر خطورة بشكل تدريجي على مدى العقدين الماضيين، مما يعكس تزايد عدم المساواة في الفرص. لعقود من الزمان، فشلت أسواق العمل المحلية في خلق وظائف لائقة كافية لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وتقلص القطاع العام بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي أدخلت منذ التسعينيات (see for example Assaad & Krafft, 2015; Assaad, AlSharawy & Salemi, 2019; El-Haddad, 2020; Shahen et al., 2020, among others). فشل القطاع الخاص الرسمي في سد الفجوة بين العمال المهمشين مثل النساء والخريجين الجدد (Assaad et al., 2020) بسبب المنافسة التي يتعرض لها من القطاع غير الرسمي الكبير. أولئك الذين بدأوا في وظائف هشة يجدون صعوبة في الانتقال إلى فرص أفضل في وقت لاحق من حياتهم المهنية، والوضع يتدهور عبر الأجيال المتعاقبة (AlAzzawi & Hlasny, 2022).

أدى عدم تكافؤ الفرص إلى عدم المساواة في النتائج الاقتصادية وتركيز الثروة الاقتصادية بين المواطنين القلائل الحاصلين على امتيازات أكثر. في المغرب، كان التفاوت في استهلاك الأسرة والثروة للفرد، وفقاً لمؤشرات جيني، مرتفعاً ومتصاعداً منذ التسعينيات. في تونس، تجاوز مؤشر جيني للاستهلاك الشخصي المتوسط الإقليمي رغم انخفاضه. على النقيض من ذلك، قفز مؤشر جيني للثروة في أعقاب ثورة الياسمين ثم حافظ على مستواه منذ ذلك الحين. يوضح الشكل الأول هذا.

فاقم وباء كورونا الهشاشة وعدم المساواة. نفذت السلطات المغربية والتونسية مجموعة واسعة من الإجراءات لمنع انتشار الفيروس. اعتمد المغرب عمليات إغلاق صارمة في الربع الثاني من عام 2020، وحافظ عليها لفترة طويلة من الزمن (انظر الشكل الثاني). لقد عانى المغرب من التأثير السلبي كبير للإغلاق على النمو، وبدأت مؤشرات سوق العمل في الانتعاش تدريجياً فقط في الأشهر الأولى من عام 2021. بعد عودة ظهور الوباء مرة أخرى، تم إعادة الإجراءات الصارمة النظامية المفروضة بسبب جائحة كورونا في الربع الثاني من عام 2021 وتم تقليصه ببطء بالقرب من نهاية السنة.

في تونس، فشلت سياسات الاستجابة المتقلبة في احتواء الفيروس طوال عام 2020. في النصف الأول من عام 2020، تم فرض قيود قوية، ولكن تم تخفيفها بعد ذلك في النصف الثاني، قبل تشديدها مرة أخرى لمدة عام 2021، كما هو مبين في الشكل الثاني. اعتباراً من أكتوبر 2020، استقر معدل المشاركة في القوى العاملة عند 41% من السكان في سن العمل، وارتفع معدل البطالة من 13% إلى 22% (ILO & ERF, 2021). ثم استمر التأثير السلبي حتى عام 2021.

في جميع أنحاء المنطقة، واجه العمال الذين ليس لديهم ارتباطات قوية بسوق العمل آفاقاً قاسية بشكل خاص من حيث الاحتفاظ بالوظائف وتحقيق ظروف عمل لائقة (Hlasny & AlAzzawi, 2022a, 2022b). تسببت عمليات الإغلاق وقواعد التباعد الاجتماعي في إلحاق خسائر فادحة بقطاع الخدمات، حيث يتم توظيف خريجي المدارس الثانوية والجامعية الجدد والنساء (ILO, 2020c). تقدر منظمة العمل الدولية (ILO) أن أكثر من 10 ملايين وظيفة معادَلة بدوام كامل (FTE) فُقدت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) خلال عام 2020 (على أساس 48 ساعة في الأسبوع)، وفُقدت 5.9 مليون وظيفة بدوام كامل خلال عام 2021. تفاوتت خسائر الوظائف بشكل كبير بمرور الوقت وبحسب الجنس. خلال الربعين الثاني والثالث من عام 2020، عندما كانت حالات

الإغلاق الأكثر شدة، فُقدت أكثر من 23 مليون وظيفة وأكثر من 9 ملايين وظيفة بدوام كامل في المنطقة ككل، على التوالي، بينما في الأرباع التالية وخلال عام 2021، تراوحت خسائر الوظائف بين 4.5 و6.8 مليون وظيفة مُعادَلة بدوام كامل[1]. كما خسرت النساء ما بين 20% و30% من ساعات العمل أكثر من الرجال خلال عامي 2020 و2021 بسبب مشاركتهن في رعاية الأسرة. يوضح الشكل الثالث هذا.

قد لا تكون بداية الانتعاش الاقتصادي التي شهدها العالم وطبعاً شمال أفريقيا (انظر الشكل الثالث) في الربع الثالث والربع الرابع من عام 2021، كافية لتعوض تماماً الضرر الذي لحق بالشباب والعاملات خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية، حيث تدهورت مهاراتهم واعتمد أصحاب العمل على العمال المعينين رسمياً من ذوي الخبرة. كما استمر العالم في المعاناة من اختناقات سلسلة التوريد مما أدى إلى زيادة الضغوط التضخمية في جميع أنحاء العالم. أدت استجابات البنوك المركزية المتأخرة لهذه التحديات المستمرة إلى إبطاء النمو، حتى قبل الحرب الأوكرانية الروسية التي ضاعفت من أضرار الوباء.

تتعقب هذه الدراسة الوضع الوظيفي للعمال عبر المراحل المختلفة للوباء لتحديد: 1) ما إذا كانت الفئات العمالية المهمشة قد تضررت أكثر؛ 2) كيف تحول مصيرهم في أعقاب هجمة الوباء وأثناء التعافي منه؛ و3) ما هي الآثار طويلة المدى التي يحتمل أن تكون في الأشهر المقبلة. في ضوء الآفاق المحفوفة بالمخاطر لشباب ونساء شمال أفريقيا، تركز هذه الدراسة على هذه المجموعات وتقيّم احتمالية احتفاظها بوظيفة أو تسريحها، وتوقيت إنهاء خدمتها أو إعادة توظيفها. تعتمد الدراسة على أربع موجات من مرصد منتدى الأبحاث الاقتصادية لأثار كورونا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالنسبة للأسر، الذي تم إجراؤه خلال الفترة من أكتوبر 2020 إلى يوليو 2021، مع أسئلة بأثر رجعي حول حالة ما قبل كورونا في فبراير 2020. تركز دراستنا على تجربة العمال في فقدان ساعات من عملهم أو تسريحهم من العمل، وحالة توظيفهم، والتمييز بين أولئك الذين كانوا في "وظائف جيدة" رسمية عند بداية الوباء، وأولئك الذين لديهم أوضاع أقل جودة مثل العاملين بشكل غير رسمي، أو العاطلين عن العمل لأن هذه النتائج ضرورية بالنسبة التقدم الوظيفي للعمال[2].

تم تنظيم بقية هذه الدراسة على النحو التالي. يوضح القسم الثاني منهجنا التحليلي، ويقدم البيانات المتاحة وتعريف المتغيرات ذات الصلة. يعرض القسم الثالث النتائج الرئيسية، ويُختَتم القسم الرابع بالآثار المترتبة على السياسة العامة فيما يتعلق بسوق العمل.

تحليل ثابت وديناميكي لتأثيرات كورونا

باستخدام البيانات الجزئية للوحة من مرصد منتدى الأبحاث الاقتصادية لأثار كورونا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالنسبة للأسر، يمكننا توثيق آثار الوباء على الشباب والعاملات بشكل ثابت وديناميكي. نظراً لتباين ظروف سوق العمل على مدار فترة انتشار الوباء، فإننا سنقوم بتقدير تأثير الإجراءات الصارمة النظامية المفروضة بسبب جائحة كورونا، على نتائج توظيف الشباب والنساء وتجربة تسريحهم بشكل مؤقت أو

1. تستند حسابات المؤلفين إلى ILOSTAT (تحديث مايو 2022).
2. انظر، على سبيل المثال، العزاوي وهلنسي (2022) حول استمرار النتائج الأولية لسوق العمل غير الرسمي حتى بعد 20 عاماً من الخبرة في سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

دائم، أو اضطرارهم إلى العمل لساعات أقل، أو تحولهم للعمل الحر. يراعي التحليل التركيبة السكانية للعمال وحالة التوظيف الموجودة مسبقاً إذا ما كانوا موظفين رسمياً في القطاع العام، أو موظفين رسمياً في القطاع الخاص، أو موظفين بشكل غير رسمي داخل المؤسسات أو خارجها.

الشكل 1 : عدم المساواة في نفقات الاستهلاك الشخصي والثروة.
أولاً. مؤشر جيني لنصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي

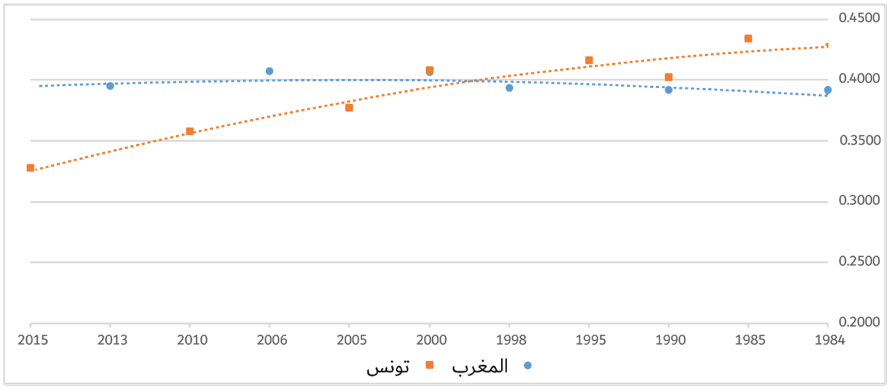

ثانياً. مؤشر جيني للثروة لكل شخص بالغ

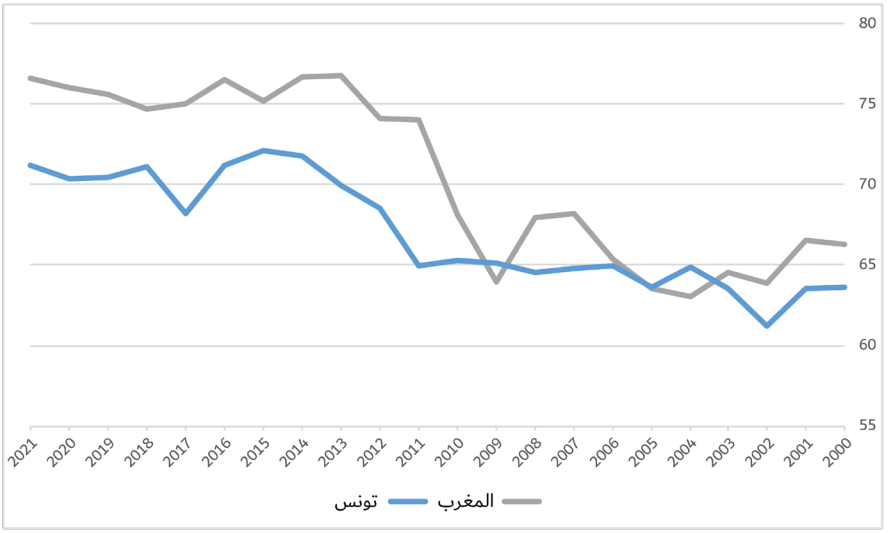

ملاحظات: تستند حسابات المؤلفين إلى بيانات من مسوح ميزانية الأسرة المغربية والتونسية (1984-2015)، ومن كتاب بيانات Credit Suisse Global Wealth 2022.

الشكل 2 : مؤشر صرامة استجابة الحكومة لفيروس كورونا.

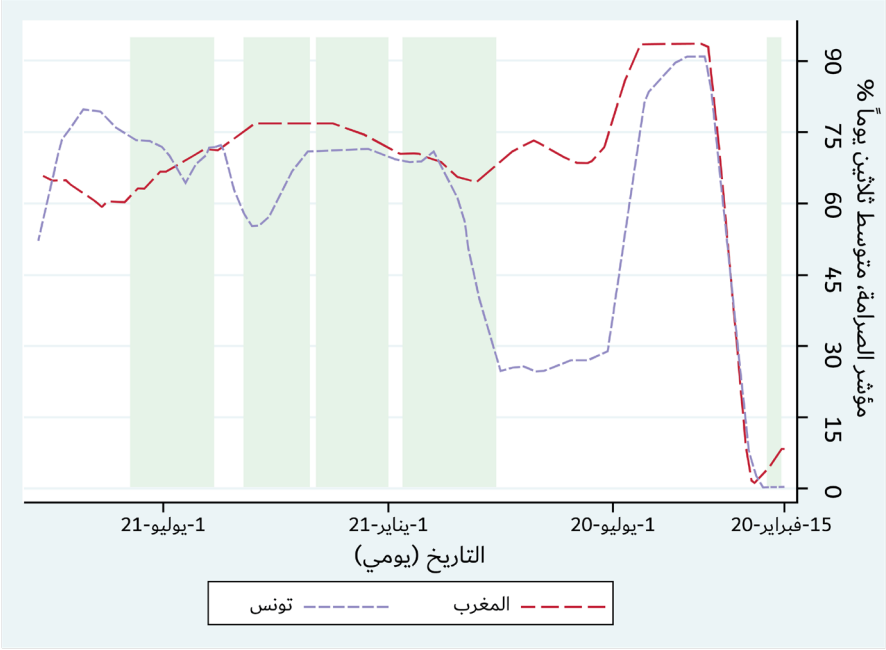

ملاحظة: تستند حسابات المؤلفين إلى متتبع استجابة الحكومة لفيروس كورونا في جامعة أوكسفورد (OxCGRT). تظهر المناطق المظللة فترات المسح. حدثت الموجة 0 خلال نهاية فبراير 2020؛ حدثت الموجة الأولى في المغرب وتونس خلال الفترة من أكتوبر إلى نوفمبر 2020؛ الموجة الثانية خلال الفترة من يناير إلى فبراير 2021؛ الموجة الثالثة خلال الفترة من مارس إلى أبريل 2021؛ الموجة الرابعة خلال الفترة من مايو إلى يوليو 2021.

الشكل 3 : ساعات العمل الملغية بسبب أزمة كورونا (%، ربع سنوية).

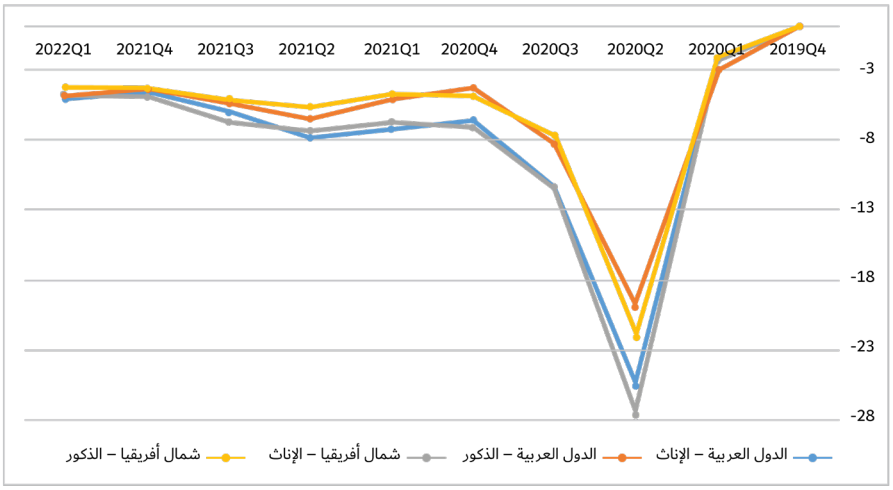

ملاحظات: تستند حسابات المؤلفين إلى تقديرات منظمة العمل الدولية (ILOSTAT, May 2022 update). ينشر مرصد كورونا التابع لمنظمة العمل الدولية المستند إلى نموذج (تحليل الآن) Nowcasting التابع لمنظمة العمل الدولية قيماً ربع سنوية (تعكس سياسات صارمة محدثة) فقط على المستوى الإقليمي.

ندرس أيضاً التحولات في أوضاع توظيف العمال من وضعهم في فبراير 2020 (كخط أساس لما قبل الوباء) على مدار الوباء - اعتباراً من أكتوبر/نوفمبر 2020، يناير/فبراير 2021، مارس/أبريل 2021، أو يونيو/يوليو 2021. نتائج هذا التحليل الانتقالي معروضة بشكل مرئي في الشكلين الرابع والخامس، نستخدم تصنيفاً سداسياً للوضع الوظيفي: عمال *القطاع العام* هم جميع أولئك الذين تم توظيفهم خلال الأيام السبعة الماضية في وظائف رسمية منتظمة. مع التأمين الاجتماعي، في القطاع العام؛ *القطاع الخاص الرسمي* هم جميع الذين، خلال الأيام السبعة الماضية، تم توظيفهم في وظائف رسمية وعادية مع التأمين الاجتماعي، في القطاع الخاص؛ العمال *غير الرسميين* (الخاصين) هم أولئك الذين تم توظيفهم بدون تأمين اجتماعي أو عقد، سواء داخل أو خارج المؤسسات؛ *العاطلون عن العمل* هم أولئك الذين لا يعملون حالياً، ولكنهم يبحثون بنشاط عن عمل؛ ومن *خارج القوى العاملة* (OLF) هناك ربات البيوت والمتقاعدين وغيرهم من غير العاملين أو الباحثين عن عمل.

يصنف العمال الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 سنة على أنهم شباب[3]، بينما يصنف أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و59 سنة على أنهم غير شباب . تم حذف المجيبين الأكبر سناً على أنهم ليسوا في سن العمل الأساسي، أو كمرشحين للتقاعد المبكر أو العادي. يتم أيضاً حذف الطلاب المتفرغين وأفراد الأسرة غير المقيمين وغير المواطنين، حيث يُنظر إليهم على أنهم لا يتنافسون في نفس أسواق العمل مثل العمال الآخرين.

للتحقيق في العوامل الكامنة وراء نتائج العمال، وسبب الفجوات بين الشباب وغير الشباب و بين الإناث والذكور، نقوم أيضاً بتقدير النماذج الاحتمالية متعددة الحدود للوضع الوظيفي للعمال أو تجربتهم لساعات ضائعة أو تسريحهم من العمل، وحالتهم الوظيفية الحالية. تقدر هذه النماذج احتمالية حصول العمال على حالة معينة أو تجربة حدث ما بالنسبة لاحتمالية الخيار الأساسي – بقاءهم خارج القوى العاملة، أو عدم تعرضهم لأحداث سلبية (Buddelmeyer & Wooden, 2008; Assaad & Krafft, 2014; AlAzzawi & Hlasny, 2022; Aygun et al., 2022). في هذه النماذج، يكون ميل العمال إلى الانتقال عبر حالات وظيفية دالة في مؤشر الصرامة لسياسات نمط الإغلاق، وعضوية العمال في الفئات المهمشة (الفئة العمرية والجنس)، والتركيبة السكانية. نظراً للتجارب المختلفة في سوق العمل للرجال والنساء في المنطقة حتى قبل انتشار الوباء، تتفاعل المتغيرات المشتركة الرئيسية مع مؤشر الجندر للسماح بتأثيرات مميزة. وبالتالي يتفاعل مؤشر صرامة كورونا مع حالة العمال الشباب، ومع جنسهم، مما يمثل بديلاً لظروف سوق العمل المتغيرة بمرور الوقت فيما يتعلق بالشباب والعاملات. كما تم استخدام مؤشرات الشباب والنساء بمفردهم لقياس ظروف الشباب والنساء قبل

3. تحتوي بيانات منتدى الأبحاث الاقتصادية على معلومات حول المستجيبين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و64 عاماً وقت إجراء المسح. نظراً لأننا مهتمون في المقام الأول بالنتائج التفاضلية في سوق العمل بين الشباب وغير الشباب، فقد قمنا بتمديد عمر الشباب ليشمل أولئك الذين تقل أعمارهم عن 30 عاماً بدلاً من التعريف التقليدي لمن هم دون 25 عاماً الذي تستخدمه المنظمات الدولية مثل منظمة العمل الدولية (ILOSTAT)، حيث يتم تعريف الشباب عادةً على أنهم من تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً. سيبقى العديد من الشباب طلاباً في التعليم ما بعد الثانوي والجامعي حتى أوائل العشرينات، وبالتالي فإن تحديد سن الشباب إلى 24 عاماً يتجاهل الكثير من حالة سوق العمل التي سيواجهها هؤلاء الشباب.

جائحة كورونا. تأخذ النماذج في الحسبان ميول العمال من خلال التحكم في حالة ما قبل كورونا أو احتمالاتهم المقدرة الثابتة للحالات الوظيفية البديلة.

البيانات

يعتمد تحليلنا لضعف توظيف العمال على بيانات طولية مأخوذة من أربع موجات من الاستبيانات الهاتفية عالية التردد - مرصد منتدى الأبحاث الاقتصادية لأثار كورونا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالنسبة للأسر في المغرب وتونس. كانت تدار هذه الاستبيانات خلال أكتوبر - نوفمبر 2020، يناير - فبراير 2021، مارس - أبريل 2021، ويونيو - يوليو 2021 (OAMDI, 2021). امتد العمل الميداني للموجات المختلفة عبر المراحل الرئيسية لوباء كورونا. فبراير 2020 (الموجة 0 بأثر رجعي) ترمز إلى عصر ما قبل كورونا بدون صرامة. يغطي أكتوبر 2020 (الموجة 1) ذروة الوباء عندما واجهت معظم القطاعات الاقتصادية عمليات إغلاق وإغلاق اجتماعي. يُظهر يناير - أبريل 2021 (الموجتان 2 و3) الحالة في ربيع عام 2021، عندما بدأت اللقاحات الجماعية، وانحسر الهجوم الأولي لوباء كورونا. يُظهر يونيو ويوليو 2021 الفترة التي استمر فيها التخفيف، قبل أن يقطعها انفجار متحور كورونا دلتا الخبيث في الخريف، و متحور أوميكرون في الشتاء.

احتوى منتدى الأبحاث الاقتصادية لأثار كورونا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالنسبة للأسر على أوزان توسعية على المستوى الفردي تسهل التمثيل ضمن إطار عينة معين من المستجيبين الذين يمكن الاتصال بهم. هذه الأوزان تسمح لنا بتتبع نفس العمال ونتائج توظيفهم على مدى فترة تصل إلى 17 شهراً، من فبراير 2020 إلى يوليو 2021. تتضمن الاستطلاعات معلومات عن نوع توظيف العمال، وساعات العمل، والدخل، وحالة أعمال العاملين لحسابهم الخاص. بالنسبة للمتغيرات التوضيحية، تغطي المسوحات تعليم العمال، والمعالين حسب الفئة العمرية، والإقامة، ومعلومات ديموغرافية أخرى.

يتم استكمال البيانات الجزئية للمسح بالبيانات الوطنية حول صرامة سياسات إغلاق كورونا - أي المتوسط المتحرك لمدة 30 يوماً لمؤشر الصرامة في الدولة (Hale et al., 2021)، والذي يختلف حسب المستجيب في الاستطلاع وفقاً لتاريخ المسح الفعلي.

النتائج

تجارب سوق العمل للفئات الضعيفة

يعرض الشكل الرابع تجارب سوق العمل في حقبة كورونا لأولئك الذين كانوا عاملين بأجر في فبراير 2020، بشكل منفصل حسب العمر والجنس. سأل الاستطلاع هؤلاء العمال عما إذا كانوا قد عانوا من تسريح مؤقت أو دائم، أو انخفاض ساعات العمل أو لم يعودوا يعملون بأجر خلال الـ 60 يوماً الماضية. في كلا البلدين، كان عمال القطاع العام أقل عرضة للتأثر بغض النظر عن العمر والجنس. إذا واجهوا أي تغييرات، فإن التجربة الأكثر شيوعاً كانت في شكل ساعات عمل مخفضة. كانت النساء، بغض النظر عن العمر، أكثر عرضة لتجربة كونها "لم تعد عاملة بأجر". كما كان الشباب أكثر عرضة في كثير من الأحيان لمواجهة انخفاض ساعات العمل والتسريح المؤقت، لا سيما في تونس. في كلا البلدين، كان العمال غير الرسميين أكثر عرضة لتجربة هذه الأحداث السلبية من العاملين في القطاع الخاص الرسميين، وخاصة أولئك الذين يعملون بشكل غير رسمي خارج المؤسسات والذين كان من المحتمل بشكل كبير أن يواجهوا تسريح مؤقت للعمال. ضمن هذه المجموعة، واجهت

نسبة عالية من الشباب الذكور تسريح مؤقت للعمال. بحلول يونيو 2021 (الشكل الرابع)، تحسن الوضع بشكل طفيف في المغرب مقارنة بتونس، حيث ظل العديد من العمال يواجهون ساعات عمل أقل وتسريح مؤقت. كانت النساء التونسيات من كلا الفئتين العمريتين عرضة بشكل خاص للتسريح المؤقت للعمال.

يوضح الشكل الخامس التحولات بمرور الوقت للعمال الذين كانوا في كل فئة توظيف اعتباراً من فبراير 2020. ونحن نركز على التحولات من فبراير 2020 إلى فبراير 2021 وحتى يونيو 2021، ونعلق فقط أدناه على بعض الملاحظات الرئيسية من كل دولة والتي تسلط الضوء على الاتجاهات الهامة عبر مختلف المجموعات والاختلافات بين البلدان. (أرقام الانتقال إلى نوفمبر 2020 وأبريل 2021، الموجتان 1 و3، غير معروضة بسبب أوجه التشابه مع الموجتين 2 و4 الموضحتين هنا، ولتوفير المساحة. تتوفر عند الطلب.)

بالنسبة للمغرب (الشكل الخامس أ)، نجد أن بعض العاملين في القطاع العام لم يتمكنوا من الحفاظ على وضعهم الوظيفي، وخاصة الشابات في فبراير 2021، عندما أصبح 44% منهم عاطلين عن العمل، بينما بحلول يونيو 2021 كان هناك بعض الانتقال إلى العمالة غير الرسمية وإلى العطالة عن العمل لكلا الفئتين العمريتين من الرجال. غيرت أكثر من 50% من النساء غير الشابات اللائي كن يعملن بأجر في القطاع العام في فبراير 2020 وضعهن بحلول يونيو 2021، وانتهين إما في القطاع الخاص الرسمي أو خارج القوى العاملة. كان أداء العمال الشباب الذين كانوا عاطلين عن العمل في فبراير 2020 أسوأ بمرور الوقت، حيث أصيبوا بالإحباط التام وتركوا قوة العمل. 86% من الشباب الذكور و44% من الإناث الشابات الذين كانوا عاطلين عن العمل في فبراير 2020 كانوا لا يزالون يبحثون عن وظائف في فبراير 2021. بحلول يونيو 2021، قبل العديد من الشباب الذكور العمل غير الرسمي بينما خرجت غالبية الشابات من القوى العاملة تماماً.

في تونس (الشكل الخامس ب)، انتقلت نسبة كبيرة من الذين عملوا رسمياً في القطاع الخاص في فبراير 2020 إلى القطاع غير الرسمي، وفي حالة النساء إلى البطالة أو الخمول الاقتصادي. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن نسبة كبيرة من النساء، لا سيما غير الشابات، اللائي غيرن وضعهن، انتقلن إلى خارج القوة العاملة بحلول يونيو 2021، أي بعد 18 شهراً تقريباً من بداية الوباء، مما يؤكد تأثير الأزمات المستمرة في سوق العمل على النساء.

الشكل 4 : تجربة العمال بأجر في فبراير 2020 في 60 يوماً التي مضت.
أولاً. اعتباراً من نوفمبر 2020 (الموجة 1).

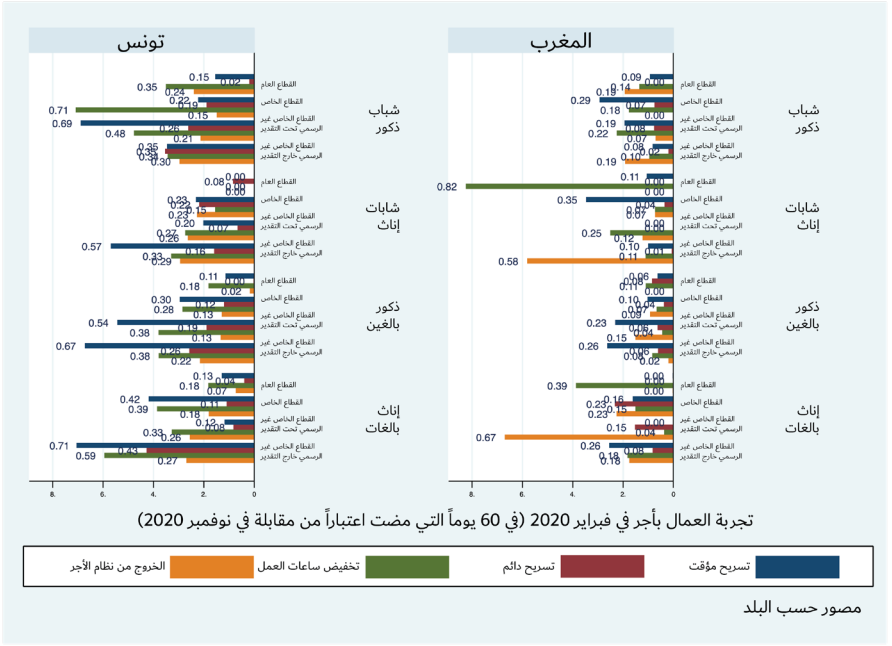

ثانياً. اعتباراً من فبراير 2021 (الموجة 2).

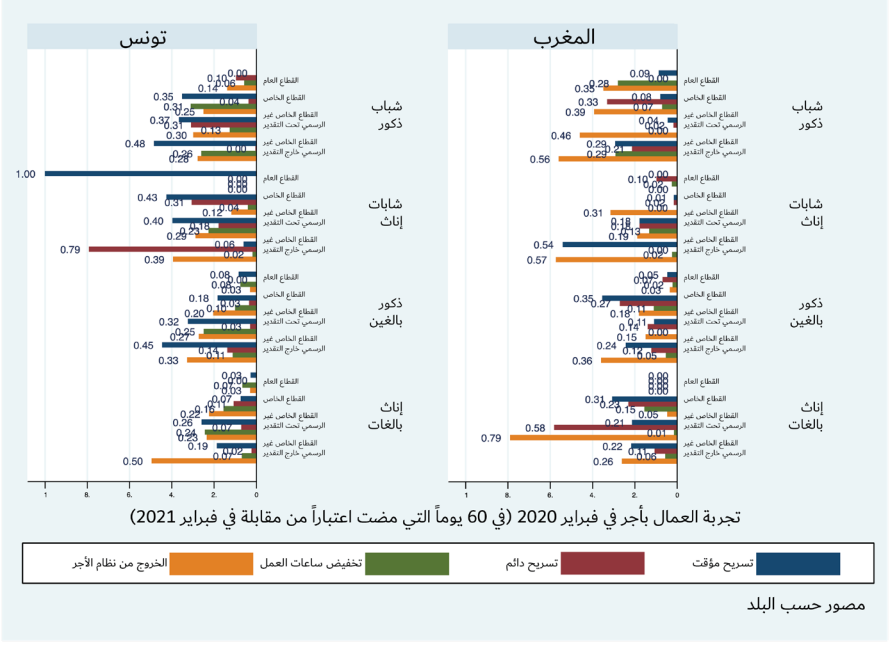

ثالثاً. اعتباراً من أبريل 2021 (الموجة 3).

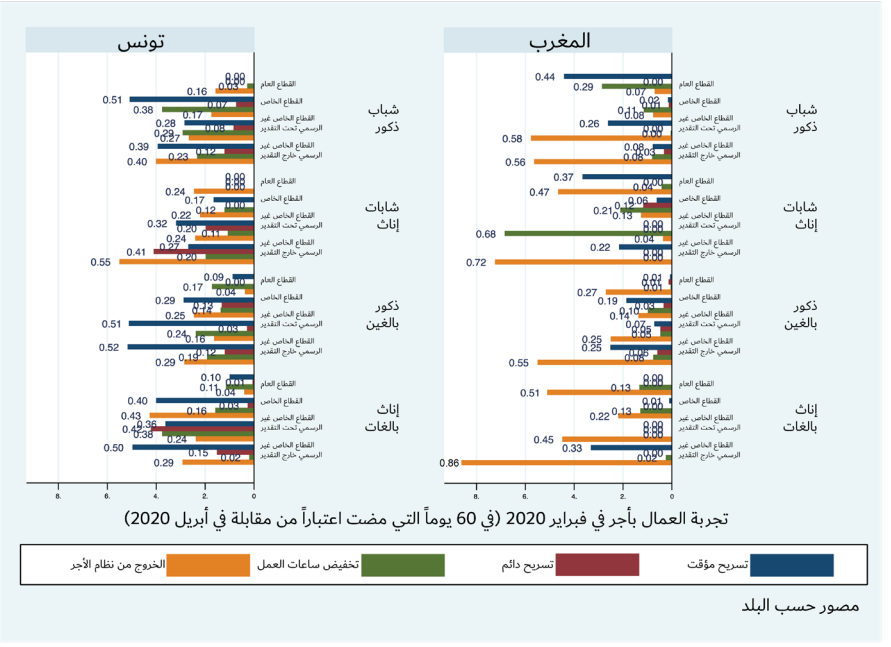

رابعاً. اعتباراً من يونيو 2021 (الموجة 4).

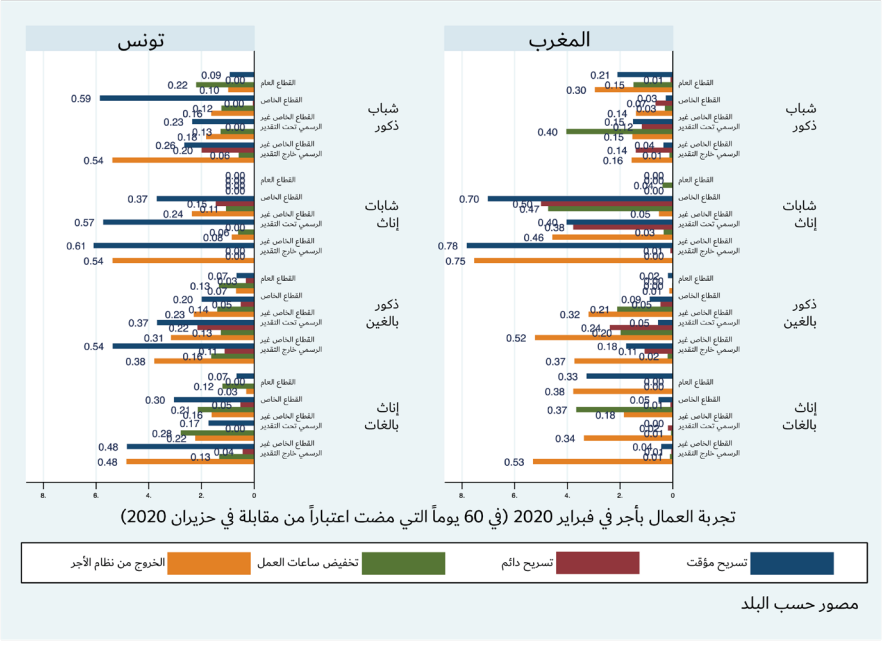

ملاحظات: تستند حسابات المؤلفين إلى منتدى الأبحاث الاقتصادية لأثار كورونا بالنسبة للأسر، الموجات 1-5. حدثت الموجة الأولى خلال الفترة من أكتوبر إلى نوفمبر 2020؛ الموجة الثانية خلال الفترة من يناير إلى فبراير 2021؛ الموجة الثالثة خلال مارس - أبريل 2021؛ الموجة 4 خلال مايو - يوليو 2021.

الشكل 5 : انتقالات الحالة الوظيفية من فبراير 2020 إلى فبراير 2021 ويونيو 2021.
أولاً. المغرب (الموجتين 2 و4).

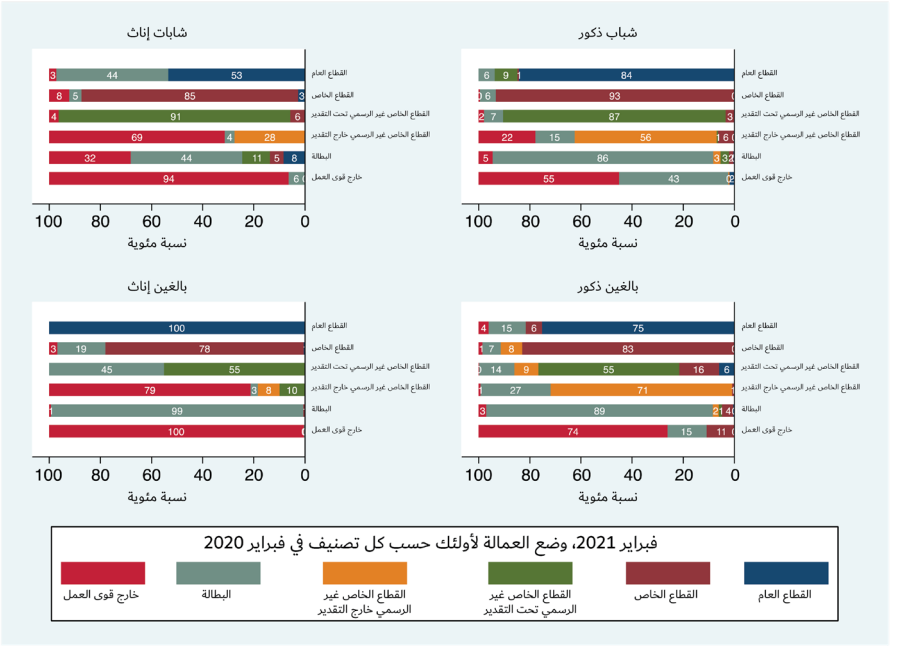

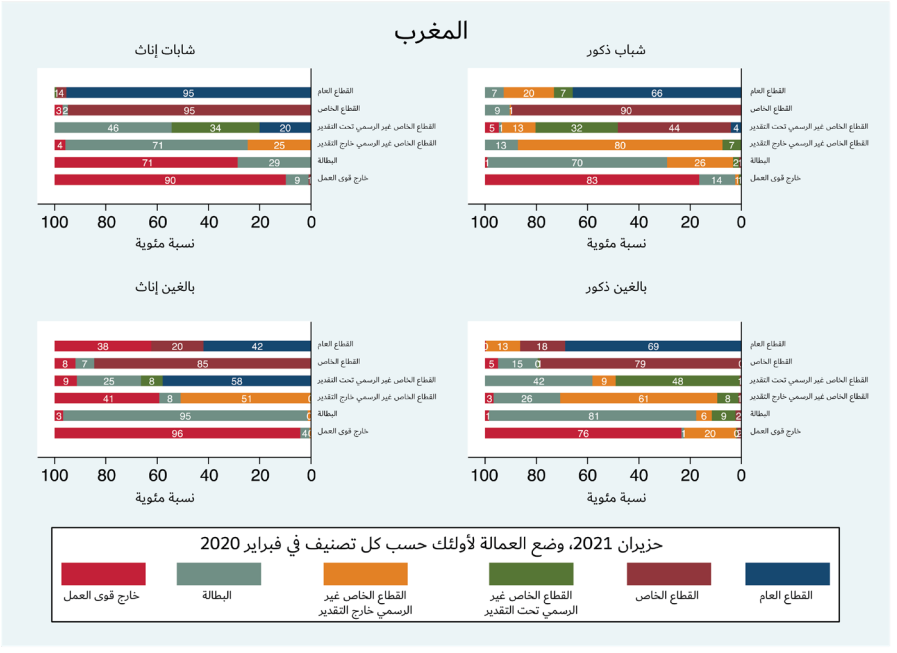

ثانياً. تونس (الموجتين 2 و4).

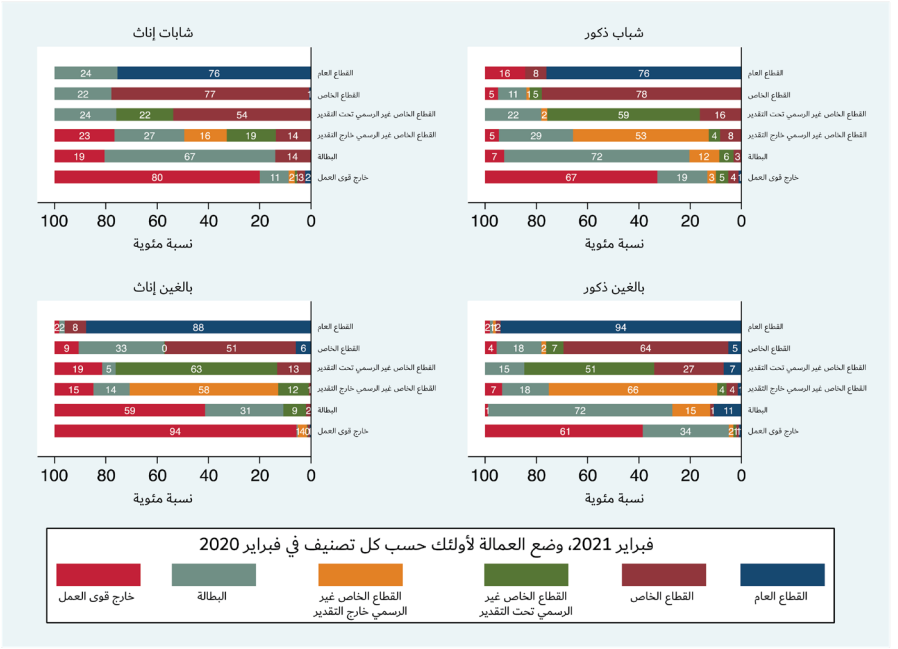

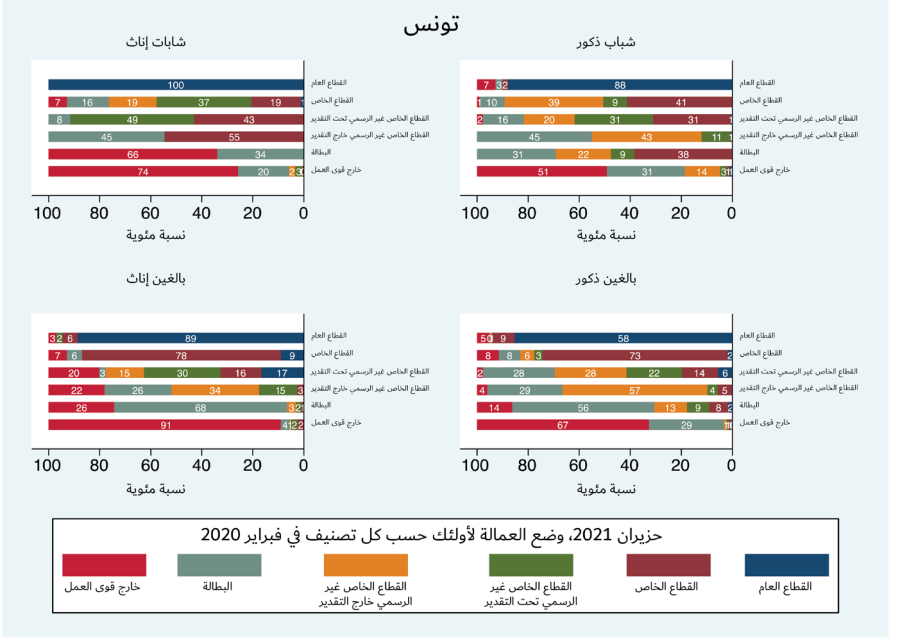

ملاحظات: تستند حسابات المؤلفين بناءً على مرصد منتدى الأبحاث الاقتصادية لأثار كورونا بالنسبة للأسر، الموجتان 2 و4. حدثت الموجة 2 خلال الفترة من يناير إلى فبراير 2021؛ الموجة 4 خلال مايو - يوليو 2021.

العوامل الكامنة وراء تجارب سوق العمل المختلفة

نظراً للاختلافات الكبيرة في تجارب حقبة كورونا بين الجنسين والفئات العمرية المختلفة، فإن السؤال الفوري الذي يطرح نفسه هو حول التفسير السببي للاختلافات. نحتاج إلى تقييم ما إذا كانت عضوية الأفراد في المجموعات المهمشة هي المسؤولة عن تجاربهم وسط الوباء، أو ما إذا كانت هناك عوامل أخرى - مثل التركيبة السكانية، أو التمييز بغض النظر عن كورونا إذا ما كانت مسؤولة.

يكشف التحليل الاحتمالي متعدد المتغيرات لتجارب سوق العمل المعاكسة عن عدة اتجاهات مهمة. يبين أن النظام الصارم للاستجابات الحكومية كان له تأثير متفاقم نظرياً على العمال الذين يعانون من ساعات/رواتب مخفضة أو تسريح. في تونس، كان العمال الشباب أكثر عرضة لخسارة ساعات/رواتب أو للتسريح بموجب الأنظمة الأساسية غير الصارمة، لكن في المغرب كان أداء الشباب مساوٍ أو أفضل من أداء العمال الأكبر سناً. لم تختلف آفاق النساء عن الرجال في خط الأساس، ولكن في ظل أنظمة كورونا الصارمة، ارتفعت احتمالات تعرضهن لآثار سلبية مقارنة بالرجال. كانت النساء التونسيات اللواتي لديهن أطفال في سن ما قبل المدرسة أكثر عرضة لمواجهة آثار سلبية بما في ذلك فقدان الوظيفة في تونس - من خلال التسريح أو الانفصال الطوعي لرعاية الأطفال - ولكن في المغرب، لم تتأثر أمهات الأطفال في سن ما قبل المدرسة بشكل خطير أكثر من غيرهن. ويرجع ذلك جزئياً إلى إعادة فتح المدارس المغربية بشكل أكثر اكتمالاً في خريف 2020 وربيع 2021.

كان العمال الذين بدأوا في وظائف غير رسمية، وخاصة أولئك الذين يعملون خارج المؤسسات، أكثر عرضة بشكل كبير لتجربة الآثار السلبية بما في ذلك التسريح خلال الوباء، مما يؤكد النتائج من تحليل التحول. أخيراً، كان عامل التخفيف من آثار الوباء على نتائج سوق العمل للعمال - كما يتضح من التحليل الإحصائي لمنتدى الأبحاث الاقتصادية لأثار كورونا بالنسبة للأسر - هو رأس المال البشري للعمال، بما في ذلك تعليمهم المتقدم وخبراتهم المهنية العالية. هذه الصفات تحمي العمال من أكثر الآثار السلبية مثل التسريح.

يكشف التحليل الاحتمالي متعدد المتغيرات لنتائج توظيف العمال عن أنماط متسقة. كان لقوة الإجراءات الصارمة النظامية المفروضة بسبب جائحة كورونا تأثير سلبي متوقع على آفاق توظيف العمال، بما في ذلك التوظيف الرسمي المرغوب فيه، وتأثير إيجابي على بقاء العمال عاطلين عن العمل أو خارج القوى العاملة. كان لدى الشباب والنساء مخاطر أقل للتوظيف، وخطر أكبر للبقاء عاطلين عن العمل أو خارج القوى العاملة حتى قبل بداية الإجراءات الصارمة المفروضة بسبب جائحة كورونا، لكن هذا التأثير يختفي أو ينقلب عندما تتفاعل مؤشرات المجموعات مع مؤشر صرامة الإجراءات. بين الرجال التونسيين، كان الشباب أقل عرضة للبقاء في العمل في خريف عام 2020، واتسعت الفجوة بشكل أكبر حتى يوليو 2021. كون المرء متزوجاً جعله أقل حظاً للبقاء في الوظيفة، وأكثر حظاً في الخروج منها. مما يشير إلى أن انخراط العمال في أعمال رعاية الأسرة كان اعتباراً مهماً للعمال و/أو أصحاب العمل.

كان العمال ذوو الميل السابق الأقل للتوظيف أقل احتمالاً في العادة لشغل وظائف وأكثر عرضة ليصبحوا عاطلين عن العمل أو خارج القوى العاملة خلال فترة كورونا. وهذا يعكس الدرجة العالية من الاعتماد على الدولة في حالة التوظيف، وصعوبة خروج العمال من الهشاشة، عبر فترة 17 شهراً وفقاً لتحليلنا. في مواجهة الآثار السلبية لكورونا، ساعد

تعليم العمال وخبراتهم المحتملة في العمل على الاحتفاظ بالوظيفة وتجنب البطالة. ومع ذلك، ارتبطت تجربة العمل المحتملة بشكل إيجابي أيضاً بزيادة مخاطر الخروج من القوى العاملة، مما يشير إلى أن العمال الأكثر خبرة ربما اختاروا التقاعد المبكر، أو اختاروا الخروج إذا تم تسريحهم.

باختصار، تؤكد هذه النتائج العديد من الفرضيات المتعلقة بديناميكيات أوضاع توظيف العمال أثناء الوباء. تفوق الذكور من غير الشباب على الشباب من حيث آفاق التوظيف، ولكن لا يمكن تصنيف نتائج الشباب والبالغين باستمرار بين النساء حيث اختلفت استجابات الحكومة للوباء بمرور الوقت. تسلط النتائج الضوء أيضاً على أهمية التعليم العالي، والخبرة العملية، والوصول إلى أسواق العمل الحضرية، والاستثمار الأولي في الحصول على وظيفة رسمية، من أجل قدرة العمال على الوصول إلى الوظائف اللائقة والاحتفاظ بها في المستقبل.

الاستنتاجات

هدفت هذه الدراسة إلى لفت الانتباه إلى آثار أزمة كورونا، واستجابات الحكومات لها على اتجاه نتائج التوظيف في بلدين ناميين في شمال أفريقيا وهما المغرب وتونس، وهي منطقة تتميز بمستويات عالية بشكل خاص من عدم رسمية الوظائف وضعف سوق العمل. بالتركيز على الشباب والنساء في المغرب وتونس، نؤكد بثقة تامة أن هذه المجموعات كانت تعاني من عدم المساواة حتى قبل ظهور الوباء وإجراءات الإغلاق الحكومية والاستجابات الأخرى له. تبين أن استجابة الحكومات الصارمة لجائحة كورونا، كان لها تأثير سلبي متوقع على التوظيف ومشاركة القوى العاملة في كلا البلدين، وكذلك على معاناة العمال من ساعات العمل الملغية، والأجور المخصومة، والتسريح المؤقت. كما لوحظت أدلة على الآثار السلبية بشكل خاص على الشباب والنساء والأمهات اللائي يعتنين بالأطفال، ولكنها كانت أضعف وأقل ثباتاً. من خلال رسم تخطيطي لآفاق توظيف العمال للأشهر التي تلي ذروة الوباء، حتى يونيو ويوليو 2021، يبدو أن آفاق توظيف الرجال قد تعافت من الصدمة الوبائية لعام 2020 وأوائل عام 2021، مع اختلاف بسيط بين المجموعات العمرية. على النقيض من ذلك، شهدت النساء مزيداً من الركود في وضعهن من خلال استبعادهن إلى حد كبير من فرص العمل.

تعتبر هذه النتائج ذات قيمة كمعيار للدفاع عن السياسات العامة والتحليلات الأكثر تقدماً، والتي تزداد تفصيلاً كلما توفرت المزيد من البيانات عالية الجودة. يشير تحليلنا إلى عدة عوامل مهمة وراء ضعف توظيف العمال وسط الأزمات. يحتل رأس المال البشري، الذي نقيسه بمستوى التعليم، مركز الصدارة في تحسين آفاق توظيف العمال. كما أن خبرة العمل المحتملة للعمال، والقرب من أسواق العمل في المدن الرئيسية، واستثمار الخريجين الجدد في الحصول على وظيفة أولية رسمية أمر بالغ الأهمية أيضاً. كما يظهر التوظيف بشكل إقليمي الإقليمية، على أن تدابير السياسة المحلية قد تكمل الاستجابات الوطنية لمعالجة الأزمات ودعم العمال.

يشير تحليلنا إلى الحاجة إلى مساعدة الأشخاص الأكثر عرضة للهشاشة، لا سيما في خضم تأثيرات جائحة كورونا المستمرة والصدمات المستقبلية المحتملة الأخرى، لا سيما العمال الذين تضرروا بسبب الأزمة. في حين أن تحليلنا لا يقدر هذا بشكل صريح، فإننا نعتقد أن توسع البلدان في برامج الحماية الاجتماعية الموجودة مسبقاً أثناء الوباء يساهم في التخفيف من مصاعب العمال، واستعادة آفاق التوظيف. في الواقع، قدمت برامج

الحماية الاجتماعية شبكة أمان مهمة في شمال أفريقيا حتى قبل ظهور وباء كورونا، وساعدت تدخلات سوق العمل المنفذة في قطاعات مختارة على تثبيط النشاط غير الرسمي في الجزائر ومصر والمغرب وتونس (Kiaga & Leung, 2020). ساعد برنامج تكافل وكرامة في مصر والتحويلات النقدية من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) إلى اللاجئين السوريين في الأردن على التخفيف من حدة الفقر وإبقائهم قابلين للتوظيف. خلال الوباء، وسعت البلدان برامجها الموجودة مسبقاً، على سبيل المثال توسيع نطاق الأهلية والمزايا في برنامج تكافل في مصر (Krafft et al. 2021).

المصادر والمراجع

ABU-ISMAIL, K. AND HLASNY, V. (2020). Wealth inequality, and closing the poverty gap in Arab countries: The case for a solidarity wealth tax, United Nations Economic and Social Commission for Western Asia, Technical Paper 9, June.

ADAIR, P. ET AL. (2022). Fostering the Social and Solidarity Economy in MENA Countries: A Promising Challenge. Maghreb – Machrek Journal.

ALAZZAWI, S. (2021). Lives versus livelihoods: who can work from home in MENA? ERF Working Paper 1471, April.

ALAZZAWI, S., AND HLASNY, V. (2020). Vulnerable employment of Egyptian, Jordanian, and Tunisian youth: trends and determinants. UNU–Wider Working Paper 2020-166. Helsinki: United Nations University–Wider.

ALAZZAWI, S., AND HLASNY, V. (2022). Youth labor market vulnerabilities: evidence from Egypt, Jordan and Tunisia. International Journal of Manpower, 43 (forthcoming).

ASSAAD, R., ET AL. (2019). Is the Egyptian Economy Creating Good Jobs? Job Creation and Economic Vulnerability from 1998 to 2018. Economic Research Forum Working Paper Series No. 1354. Cairo, Egypt.

ASSAAD, R., AND KRAFFT, C.G. (2014). Youth transitions in Egypt: school, work, and family formation in an era of changing opportunities. Silatech Working Paper No. 14-1. Doha: Silatech.

ASSAAD, R., AND KRAFFT, C.G. (2015). The structure and evolution of employment in Egypt: 1998–2012. In R. Assaad & C.G. Krafft (Eds.), The Egyptian labor market in an era of revolution (pp. 27-51). Oxford: Oxford University Press.

ASSAAD, R., ET AL. (2020) Explaining the MENA paradox: rising educational attainment yet stagnant female labor force participation, Demographic Research 43, p. 817-850.

ASSAAD, R., ET AL. (2022). Egypt COVID-19 country case study, ILO/ERF report, February.

AYGUN, A. H., ET AL. (2022). Unpacking the Effects of Covid-19 on Labor Market Outcomes: Evidence from Turkey, ERF Working Paper 1533.

BUDDELMEYER, H., AND WOODEN, M. (2008). Transitions from Casual Employment in Australia, Report prepared for the Australian Government Department of Employment and Workplace Relations under the Social Policy Research Services Agreement (2005-2009).

COUCH, K. A. AND FAIRLIE, R. (2010). Last hired, first fired? Black-White unemployment and the business cycle, Demography, 47(1), p. 227-247.

DELAPORTE, I., AND PEÑA, W. (2020) Working from home under COVID-19: who is affected? Evidence from Latin American and Caribbean countries, CEPR COVID Economics 14.

DINGEL, J. I., AND NIEMAN, B. (2020) How many jobs can be done at home? Journal of Public Economics 189.

EL-HADDAD, A. (2020). Redefining the Social Contract in the Wake of the Arab Spring: The Experiences of Egypt, Morocco and Tunisia. World Development, 127(104774), p. 1–22.

FEHLING, M., ET AL. (2015). Youth in crisis in the Middle East and North Africa: a systematic literature review and focused landscape analysis, Eastern Mediterranean Health Journal 21(12), p. 916-930.

HALE, T., ET AL. (2021) A global panel database of pandemic policies (Oxford COVID-19 Government Response Tracker). Nature Human Behaviour. Retrieved from: www.bsg.ox.ac.uk/research/research-projects/covid-19-government-response-tracker

HATAYAMA, M., ET AL. (2020). Jobs' amenability to working from home: Evidence from skills surveys for 53 countries, World Bank Policy Research Working Paper No. 9241.

HAUSMAN, J., AND MCFADDEN, D. (1984) Specification tests for the multinomial logit model, Econometrica, 52(5), p. 1219–1240.

HLASNY, V., AND ALAZZAWI, S. (2020). Informality, market fragmentation and low productivity in Egypt, ERF Forum, August 2020.

HLASNY, V., AND ALAZZAWI, S. (2022a). First out, last in amid COVID-19: employment vulnerability of youths in the Middle East, AFD Research Paper, May.

HLASNY, V., AND ALAZZAWI, S. (2022b). Last in after COVID-19: employment prospects of youths during a pandemic recovery, Forum for Social Economics, 51(2), p. 235-244.

INTERNATIONAL LABOUR ORGANIZATION (ILO). (2020a) Global Employment Trends for Youth 2020: Africa. Retrieved from: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/briefingnote/wcms_737670.pdf

INTERNATIONAL LABOUR ORGANIZATION (ILO). (2020b). Global Employment Trends for Youth 2020: Arab States. Retrieved from: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/briefingnote/wcms_737672.pdf (accessed 25 November 2020).

INTERNATIONAL LABOUR ORGANIZATION (ILO). (2020c). ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. Sixth edition Updated estimates and analysis. Retrieved from: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/documents/briefingnote/wcms_755910.pdf

INTERNATIONAL LABOUR ORGANIZATION (ILO). (2020d). Preventing exclusion from the labour market: tackling the COVID-19 youth employment crisis. ILO Policy Brief, 27 May.

INTERNATIONAL LABOUR ORGANIZATION (ILO). (2021a). ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. 7th edition. ILO Briefing note, 25 January.

INTERNATIONAL LABOUR ORGANIZATION (ILO). (2021b). ILOstat: ILO Statistics. https://ilostat.ilo.org/.

INTERNATIONAL LABOUR ORGANIZATION AND ECONOMIC RESEARCH FORUM (ILO AND ERF). (2021). Rapid Labour Force Survey on the Impact of COVID-19 in Tunisia, February, Advancing the Decent Work Agenda in North Africa (ADWA) Project, www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro-abidjan/documents/publication/wcms_791949.pdf.

KIAGA, A., AND LEUNG, V. (2020). The transition from the informal to the formal economy in Africa, Global Employment Policy Review background paper 4, December, International Labour Organization.

KRAFFT, C., AND ASSAAD, R. (2021). The Impact of COVID-19 on the Ability of Households to Meet Their Basic Needs in Sudan: Compounding vulnerabilities in a challenging environment. G²LM|LIC Policy Brief No. 42, July.

KRAFFT, C., ET AL. (2021). The Impact of COVID-19 on Middle Eastern and North African Labor Markets: Vulnerable Workers, Small Entrepre-

neurs, and Farmers Bear the Brunt of the Pandemic in Morocco and Tunisia, ERF Policy Brief 55, February.

LOPEZ-ACEVEDO, G., ET AL. (2021). Morocco's jobs landscape: identifying constraints to an inclusive labor market, International Development in Focus, World Bank.

PRINCE, H., ET AL. (2018). Economic growth, youth unemplyment, and political and social instability: a study of policies and outcomes in post-Arab Spring Egypt, Morocco, Jordan and Tunisia, UNRISD working paper 2018-12, United Nations Research Institute for Social Development.

SALTIEL, F. (2020). Who can work from home in developing countries, CEPR COVID Economics 7, p. 104-118.

SULEIMAN, H. (2021). Wage and labor mobility between public, formal private and informal private sectors in a developing country, Economic Analysis and Policy 68, p. 101-113.

SULEIMAN, H. (2022). Youth unemployment in the south of the Mediterranean: a chronic challenge to development and stability, EuroMeSCo paper 48.

TANSEL, A., AND OZDEMIR, Z.A. (2019). Transitions across labor market states including formal/informal division in Egypt, Review of Development Economics, 23(4), p. 1674–1695.

TZANNATOS, Z. (2021). The youth bulge: The mismeasured, misunderstood and mistreated Arab youth, in Hassan Hakimian (ed.) Routledge Handbook on the Middle East Economy, Routledge.

UNDP. (2020). COVID-19: Socio-Economic Impact. Retrieved from: www.undp.org/coronavirus/socio-economic-impact-covid-19

UN WOMEN, ARAB STATES. (2021). 2021 Assessment of the Impact of COVID-19 on Vulnerable Women in Jordan. Retrieved from: https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2021/10/2021-assessment-of-the-impact-of-covid-19-on-vulnerable-women-in-jordan.

WORLD BANK. (2020). COVID-19 High-Frequency Monitoring Dashboard. Retrieved from: www.worldbank.org/en/data/interactive/2020/11/11/covid-19-high-frequency-monitoring-dashboard

euromesco
Paper

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

Co-funded by
the European Union